



الكنيست

لجنة شؤون مراقبة الدولة

بيان للصحافة

31 كانون الثاني 2012

ميزانية الأمان على الطرق في الوسط غير اليهودي: مضاعفة من نسبتهم في السكان

هذا ما تم الكشف عنه اليوم في لجنة شؤون مراقبة الدولة. رئيس اللجنة روني بار اون: حصة الوسط في حوادث الطرق هي كذلك مضاعفة نسبتهم في السكان

عقدت لجنة شؤون مراقبة الدولة هذا اليوم (الثلاثاء) جلسة لمناقشة نشاطات السلطات المحلية في الوسط غير اليهودي من أجل تعزيز السلامة على الطرق في مناطق نفوذ كل منها. وعقدت هذه الجلسة في ضوء تقرير مراقب الدولة في الموضوع وعلى أساس اقتراح مستعجل لجدول الأعمال تقدم به نائب الكنيست حمد عمار. وأكد رئيس اللجنة وعضو الكنيست روني بار اون (العمل) أنه على الرغم من طرح التقرير على طاولة الكنيست فقط قبل شهر، إلا أن الموضوع هو مستعجل بسبب العدد المرتفع لحوادث الطرق وعدد المصابين في الوسط محذرا: "تتسبب البنى التحتية للطرق في ثلث إلى ربع من عدد حوادث الطرق وهي تقع في مسؤولية السلطات، كما وأن التقرير يشير إلى أن في كفر قاسم وفي قلنسوة لا يتم وضع الإشارات المرورية كما يجب، وأن تم تركيب مطبات السرعة بخلاف التعليمات وفي غير الأماكن الملائمة لذلك، ولم يتم إخلاء المكاره البيئية بجوار المدارس بالإضافة إلى إهمال الاهتمام بصيانة البنى التحتية ولم تقم البلديتان بجباية رسوم تعبيد الطرق وشبكة الإنارة مفقودة أو لا توجد كما ينبغي".

كما وأن بار اون وجه الانتقادات إلى عدم استخدام الميزانيات التي هدفها تعزيز السلامة على الطرق أو استخدام هذه الميزانيات لأهداف أخرى.

وأضاف النائب الأول لمدير عام وزارة مراقب الدولة، السيد شموئيل جولان، أن صورة الأوضاع التي يتم رسمها في كفر قاسم وقلنسوة توجد أيضا في باقي السلطات المحلية غير اليهودية إذ "لا توجد أشياء أساسية كالطرق والأرصفة التي من واجب السلطة المحلية بناؤها.

وعلى الرغم من تعليمات وزارة المواصلات بشأن واجب بناء الجدران عند الدخول للمدارس إلا أنه لم يتم إنشاء الجدران من هذا القبيل".

هذا وذكر النائب حمد عمار (إسرائيلي بيتنا) أن عام 2010 لقي 17 طفلا مصرعهم في حوادث عند ساحة منازلهم يعود 16 منهم إلى الوسط غير اليهودي مضيفا: "كان من الإمكان تجنب هذه الحوادث المؤسفة من خلال الاهتمام بالإضاءة، والجدران ورياض الألعاب، وأكد: "إنَّ الهدف المنشود من تقليص عدد القتلى في حوادث الطرق إلى عدد يقل عن 300 قتيل سنويا لا يتم إحرازه إلا من خلال علاج المشاكل التي يعاني منها الوسط غير اليهودي والتأكيد من هدم استمرار الوضع الراهن من وجود شخص يتولى المسؤولية عن الأمان فقط في 70% من السلطات غير اليهودية".

ومن جهته، قال مدير عام وزارة المواصلات بالنيابة السيد أليكس لنجر عند جوابه أن عدد من المشاريع المتعلقة بتعزيز الأمان ولا سيما المشاريع المركزية والمهمة هي قيد تنفيذ الوزارة بنفسها بغير مشاركة السلطات المحلية فيها حيث يتم رصد مبلغ قيمته 120 مليون شيقل سنويا بهدف تطوير الوسط غير اليهودي.

وفي عام 2011 تم استثمار 160 مليون شيقل في الوسط غير اليهودي على حد قوله وذلك بالإضافة إلى "ميزانية أمان" حجمها 106 مليون شيقل.

وعلى الصعيد نفسه قال النائب غالب بمجادلة (العمل) أن الكثير من الطرق لها ضيقة وهدية الإنارة مؤكدا "لقد استثمر وزير المواصلات كثيرا في هذه البلدات والقرى ولكن يجب أن يكون هناك تمييز مصحح، وحتى في المساجد يجب التطرق إلى موضوع الأمان على الطرق".

وفيما يتعلق بميزانيات الأمان على الطرق لقد نفى رئيس بلدية كفر قاسم السيد نادر صرصور استخدام ميزانيات الأمان على الطرق التي أحيلت إليه من وزارتي المواصلات والداخلية لأهداف أخرى، حيث أكد أن الأزمة المالية التي تعاني منها البلدية تلزم تلقي الإذن من المحاسب المرافق عند كل خطوة وحتى فيما يخص سد الآبار الخطرة في الطريق، وحذر: "تعود غالبية البنى التحتية إلى السبعينات والثمانينات وبعد سقوط الأمطار الغزيرة تظهر الآبار في الطرق. وقد أصلحنا مطبات السرعة واهتمنا بإعادة دهن ممرات المشاة ونعمل جاهدين على تقليص كل مشاكل الأمان في المدينة، إذ نستثمر 300 ألف شيقل كل سنة لموضوع الأمان على الطرق".

كما وقال مهندس مدينة قلنسوة السيد نادي تايه مضيفا "عشنا فترة عصبية في السنة الأخيرة حيث تم اغتيال مدير عام المدينة وصار رئيس البلدية عاجزا عن أداء مهام منصبه وقدم مساعد رئيس البلدية والمستشار القانوني أوراق الاستقالة. ولا عجب أن

التقرير سيئ للغاية إذ لا توجد لدينا سنوات طويلة خارطة هيكلية مصادق عليها. وقد قمنا بإعداد الخطط الخماسية وقدمناها إلى وزارة المواصلات ونبذل الجهود من أجل تقليص عدد المصابين في حوادث الطرق. و فقط في الشهر الأخير وحده وضعنا 260 إشارة ضوئية. ونقلنا الأشجار التي صارت تعرقل حركة المرور وقمنا بسد الآبار في الطرق".

وقد أثنى رئيس مجلس "بقيعين" المحلي السيد ناصر خير على وزارة المواصلات ومجلس الأشغال العامة وقال "على الرغم من أن فقط 550 مواطنا يقطنون عندنا إلا أنه يتم استثمار الملايين من الشواقل لحل مشاكل الأمان التي نعاني منها".

هذا وأضاف مدير عام السلطة الوطنية للأمان على الطرق السيد رون موسكوفيتش أن من واجب مدير ملف الأمان في السلطة المحلية التطرق فقط إلى هذا الموضوع في السلطة وقال إن السلطة كانت قد وضعت "معايير أمان" يتم فحصها في كل السلطات في البلاد مرة سنويا، وأشار إلى أن من أصل ميزانية السلطة التي تبلغ قيمة 312 مليون شيقل كل سنة، يتم رصد 65 مليون شيقل للشرطة مع التركيز الخاص على بذل الجهود وممارسة النشاطات بهذا الصدد في الوسط غير اليهودي وأكد: "إننا نستثمر في الوسط غير اليهودي مضاعفة نسبته في السكان". علما بأن رئيس شعبة المواصلات في الشرطة السيد ألبرت أساراف قال إن من ضمن كاميرات السرعة الستين الجديدة التي ستبدأ بالعمل يوم الأحد القريب ستعمل 3 أو 4 كاميرات في وادي عرة.



جميع الحقوق محفوظة، 2012، دولة إسرائيل
يسرنا تلقي ملاحظاتكم واقتراحاتكم على العنوان التالي: feedback@knesset.gov.il